معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية

بقلم

د/ ظريف شاكر

أستاذ محاضر بجامعة مستغانم الجزائر

❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

تهدف الورقة إلى تبيان كيف تحول حوض المتوسط في السنوات القليلة الماضية إلى أكثر الطرق البحرية في العالم خطورة، حسب توصيف المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وهذا بسبب التصاعد الكبير في عدد موجات الهجرة السرية عبر مياهه، سيما وان ما بات مقلقا حقا في هذه الظاهرة هو ليس في أعداد المهاجرين القادمين من شمال إفريقيا ودول جنوب الصحراء في إفريقيا، ولكن في ارتفاع من يموت غرقا من هؤلاء الأفارقة في عرض المتوسط على أمل الوصول إلى شواطئ الضفة الجنوبية للقارة العجوز، وهو ما يطرح العديد من الإشكالات حول الدوافع (نزاعات مسلحة، مجاعة، تصحر...) التي تدفع بملايين البشر في دول الساحل الإفريقي إلى الهروب من دولهم.

Abstract:

The paper aims to show how the Mediterranean shift in the past few years to more dangerous sea routes in the world, according to the description of the UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), and this is due to the huge rise in the number of clandestine immigration waves across its waters, especially what is really worrying in this phenomenon is not in the number of immigrants from North Africa and the countries of sub-Saharan Africa, but the height death rate by drowning of those Africans in the open Mediterranean sea in the hope of reaching the shores of the southern bank of the old continent, this what poses many of the problems about the motives (armed conflicts, famine, desertification...) that drive millions of people in the African coast to escape from their own countries.

مقدمة:

تحولت منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى في السنوات الأخيرة خصوصا بعد اندلاع الصراع في ليبيـــا، لمصدر انشغال حقيقي للدول المغاربية وحتى الأوروبية على قدر السواء؛ وهذا نظرا للتحديات الأمنية والتنموية المتعددة التي فرضت على المنطقة وعلى غرب المتوسط ككل؛ فإذا كانت دول شمال إفريقيا معنية مباشرة بالتحولات الجيو سياسية في الساحل نظرا لقربها الجغرافي وتشعباتها الاجتماعية، الاثنية والدينية مع عمقها الصحراوي، فإن أوروبا خصوصـــا في عمقها المتوسطي باتت أكثر انشغالا بالتحديات الاقتصادية، الأمنية والجيواستراتيجية التي أفرزتها مشاكل المنطقة.

إن عدم الاستقرار في المنطقة الرمادية التي تمتد بين شمال وغرب إفريقيا، يترجم بعدم قدرة دول هذا الإقليم علـــى ضبط حدودها بشكل كبير، وهو ما سمح لعدد من الفواعل المحلية والإقليمية بتهديد الاستقرار الداخلي(الدول الهشة، تمرد الطوارق، التجارة في مختلف الممنوعات، الفقر الحاد للسكان..)، وهو ما جعل أمن الساحل والمغرب يشـــهد تغـــيرات جيوسياسية جديدة مع الصعود القوي للمجموعات والميليشيات المسلحة.

غير أن هذه التحديات الأمنية تفاقمت أكثر في السنوات الأخيرة، بانتقالها نحو حوض المتوسط؛ خصوصـــا بعـــد تصاعد موجات الهجرة السرية بشكل رهيب عبر الصحراء الكبرى نحو دول شمال إفريقيا وأوروبا، وهو ما أعاد التذكير بالتحذيرات التي أطلقها "نادي روما " نهاية التسعينيات من القرن الماضي، حول زحف جماعي بالملايين نحو أوروبا، أو ما عبر عنه الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" آنذاك، بقوله أن الأفارقة سيجتاحون العالم، وربما هي تكهنات باتـــت تصدقها الأرقام الخيالية عن تزايد من يقطعون ضفة المتوسط أملا فيما يعتبرونه خلاصا من المشاكل المعقدة التي توجد في دولهم في إفريقيا.

وبهذا تبرز الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أثرت الهجرة السرية في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية على الأمن الإقليمي لمنطقة شمال إفريقيا وحوض المتوسط ككل؟

إذن سيتم التطرق لهذه الإشكالية والإجابة عليها ؛ من خلال المنهجية التالية:

أولا:الإطار المفاهيمي ومجال الدراسة.

1. جيوسياسية منطقة الساحل والصحراء.
2. الإطار المفاهيمي.

ثانيا: أسباب تزايد عدد المهاجرين السريين على مسار منطقة الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا.

1. الطبيعة الهشة لدول المنطقة(صراعات اثنية وطائفية).
2. اندلاع الأزمة في ليبيا بعد سقوط نظام "القذافي.
3. ثقل العامل المناخي في تفاقم موجات الهجرة السرية.

ثالثا: استراتيجيات ومسارات الهجرة السرية من جنوب الصحراء نحو شمال إفريقيا وأوروبا.

أولا:الإطار المفاهيمي ومجال الدراسة

1– جيوسياسية منطقة الساحل والصحراء:

تحاول الدراسة بصفة عامة، تغطية المنطقة الجغرافية الممتدة من الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل الإفريقي وصولا حتى غرب إفريقيا ككل، فمساحة خمسة ملايين كلم مربع، أي ما يعادل مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، يعيش بها عدد كبير من سكان إفريقيا، في أكثر مناطق العالم فقرا وحرمانا بسبب الصراعات والمجاعات والتدهور البيئي، حيث يمتزج المناخ الجاف للصحراء الكبرى، مع المناخ شبه الجاف لمنطقة الساحل، وصولا للأجواء الاستوائية لأدغال وسط إفريقيا[1].

بداية، تعد الصحراء الكبرى* من أكبر صحاري العالم، بمساحة تقدر بـ: 3,500,000 ميل مربع (9,065,000 كلم^2) على امتداد 3,000 ميل (4,830 كلم) من المحيط الأطلسي حتى البحر الأحمر والصحراء، وجنوبا، بعمق 1,200 ميل (1,930 كلم) داخل منطقة الساحل الإفريقي، وتشمل الصحراء الكبرى معظم مساحة الصحراء الغربية، موريتانيا، الجزائر، النيجر، ليبيا ومصر، وكذا جزء من مناطق جنوب المغرب وتونس، والجزء الشمالي لمالي وتشاد والسودان[2].

واستنادا للبنك الدولي، يستعمل مصطلح الصحراء الكبرى للإشارة إلى تلك المنطقة من إفريقيا، التي تشترك في عدد من الخصائص الجغرافية والإثنية، والثقافية، والاجتماعية، والتي تضم الدول التالية: البنين، إفريقيا الوسطى، أثيوبيا، كينيا، مالي، النيجر، رواندا، الصومال، السودان، تنزانيا، توغو، أوغندا تشاد[3].

أما مصطلح الساحل الإفريقي، فهو يعني تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء، ويشير إلى المنطقة الجغرافية التي تتضمن الشريط الجنوبي لصحراء الساحل ومناطق الطوارق، فهذا التعريف يأخذ بعين الاعتبار حدود هذه المنطقة كحزام للنزاعات، غير أن عددا من الخبراء كيفوا تعريفا أوسع (لاكوست 2011) للساحل الإفريقي، من خلال حصره بين المنطقة المحدودة بالبحر الأبيض المتوسط شمالا، موريتانيا والمحيط الأطلسي غربا، حوض البحر الأحمر شرقا، والتشاد جنوبا، ما يجعل منطقة الساحل الإفريقي بهذا المعنى، تقع في عمق الصحراء الكبرى[4].

على أساس هذا المعيار، وضع الاتحاد الأوروبي تعريفا جد ضيق لهذه المنطقة، باشتمالها على موريتانيا، مالي والنيجر، واعتبرها كثلاثة دول ساحلية أساسية، ويضاف لها بعض المناطق من بوركينافاسو والتشاد.

وهناك أيضا رأي آخر، يعتبر أن منطقة الساحل الإفريقي تضم كلا من موريتانيا في الغرب مرورا بمالي، جنوب الجزائر، شمال بوركينافاسو، النيجر حتى شمال التشاد شرقا، أما التعريف الأوسع الأشمل للساحل الإفريقي، فيعتبرها تلك المنطقة الشبه الجافة، التي تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا تشاد، السودان حتى إثيوبيا شرقا[5]، أو الدول الإفريقية الواقعة بين خطي عرض 12 درجة، و20 درجة شمال خط الاستواء[6].

إن الديناميكية الجيواستراتيجية التي تميز الساحل الإفريقي، صعبت من وضع مفهوم حدود متفق عليها للمنطقة، وكنتيجة لهذه الاختلافات في تحديد المفهوم الجغرافي، دفعت الكثير من الباحثين والدارسين، في رسم حدود أكثر مرونة للساحل الإفريقي، بحصره بين منطقة شمال إفريقيا و غربها.

(انظر الشكل رقم (01): الموقع الجغرافي لدول الساحل الإفريقي ضمن القارة الإفريقية).

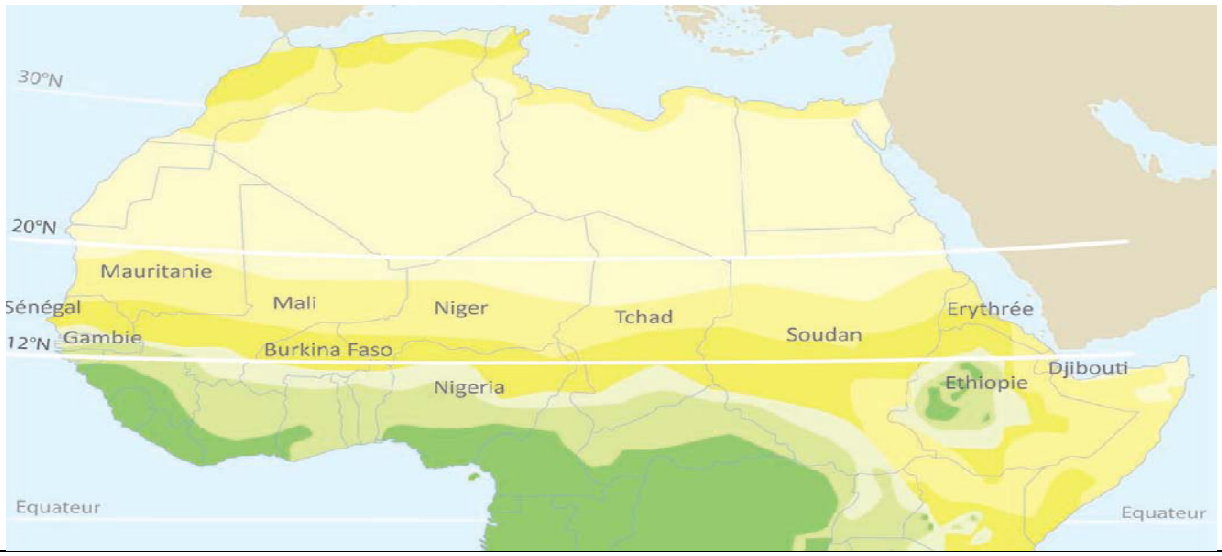

Henri Plagnol Et Francois Loncle, La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne, LA Commission Des Affaires Etrangères, Assemblée Nationale, France, p 13

تاريخيا، عُرفت شعوب المنطقة المعنية (الساحل الإفريقي) على أنها، الخط الفاصل بين أفريقيا الشمالية (البيضاء) وأفريقيا جنوب الصحراء (السوداء)، أو الشريط الفاصل بين المغرب العربي وبلاد السودان؛ وهو معبر تجاري تاريخي تقليدي بين منطقة غرب أفريقيا من جهة، والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى. ومن أسمائه المشهورة "بلاد السيبة"(SAIBA)، أي تلك البلاد التي يقطنها غالبية من الطوارق والعرب و"السونغاي" و"الفلان"، ويجوبها المسلحون طولا وعرضا من العرب والطوارق أساسا، لتأمين القوافل وحراسة قطعان المواشي، بحثا عن الكلأ دون حدود، أو دولة، أو سلطة، أو نظام[7].

وإضافة إلى المتغير المناخي، كان التنوع الاثني والعرقي حاضرا بقوة وفرض أجندة خاصة على حياة شعوب المنطقة، وألقى هو الآخر، بظلاله على البناء الاجتماعي والتوزيع الديمغرافي للسكان هناك، ما جعل المنطقة الساحلية الصحراوية تشبه الفسيفساء الإثنية، ونقطة التقاء عدة أعراق، تمثل فيها كل فئة أنماطا معيشية مختلفة، فنجد الرعاة الرحل المتجولين في كامل المنطقة، بحثا عن المراعي(الكلأ) ومصادر المياه، خاصة في مناطق شمال مالي والنيجر، وجنوب ليبيا والجزائر. في حين يعيش الجزء الآخر من السكان، في الحواضر وحول المدن الكبرى(باماكو، نيامي، نجامينا..)، حيث يشغل هؤلاء في المؤسسات الإدارية الحكومية، وبعض الحرف المنتشرة في المنطقة[8].

مهما يكن، فإن تقاسم نفس الحيز الجغرافي والاشتغال بنفس المهن في بعض الأحيان (تربية المواشي والزراعة)، أدى إلى قيام روابط واتصالات اجتماعية(مصاهرة)، وهو ما ذوب الفوارق بين القبائل والشعوب في المنطقة، غير أن هذا

التعدد الاثني والعرقي جعل حركيات الاندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، ما جعل الولاء في الساحل الإفريقي يكون في كثير من الأحيان لصالح العشيرة والأقلية أكثر منه للدولة الوطنية، وهي الظاهرة التي غذاها أكثر التواجد الاستعماري في المنطقة في العقود السابقة، بوضعه بناء جغرافي(حدود) مصطنع، يتناقض فيه مع البناء العرقي لدول المنطقة، وهو الأمر الذي جعل الأمور هناك قابلة للانفجار في أي لحظة، كما حدث مع تمرد الطوارق في مالي والنيجر، خصوصا إذا تم الارتكاز على غياب العدالة في توزيع الثروات كمبرر وذريعة لمطالب التمرد والانفصال.

2 – الإطار المفاهيمي:

يشار إلى مصطلح الهجرة السرية على أنها عملية انتقال فرد أو جماعة، من دولة إلى دولة أخرى، بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة في البلدان المعنية بعملية السفر، ابتداء من دولة المصدر، مرورا بدولة المعبر، ووصولا إلى دولة الاستقبال النهائي.

ويثير استعمال مفهوم الهجرة غير الشرعية بعض الغموض، من حيث أن الحدود بين ما هو شرعي وغير شرعي تبقى غير واضحة بأتم المعنى، وهنا ينبغي التمييز بين الدخول الشرعي والرسمي، والبقاء غير رسمي، فمثلا عدد من المهاجرين يدخلون البلاد بطريقة قانونية، وتتوفر ظروف مناسبة كالعمل والسكن ولكن يقيمون بطريقة غير رسمية، وفي حالات أخرى، قد يدخل المهاجر البلاد بطريقة غير قانونية لكن يكتسب الوضع القانوني بمجرد الزواج والعمل مثلا، ففي حالة المهاجرين القادمين من الصحراء الكبرى يعبر هؤلاء عددا من المناطق بعضها بالترخيص وبعضها دون ترخيص، وهذا توصيف المهاجرين الذينيتحركون بإطار قانوني وغير قانوني[9].

ويبدو مصطلح " الهجرة غير المنتظمة Irregular migration" أو "الهجرة السرية" الأكثر دقة من الناحية العلمية، لأنه أوسع وأقل معيارية لمصطلح "الهجرة غير شرعية Illegal migration"، فالهجرة غير شرعية، مصطلح قانوني لا يعكس التجارب والخبرات السابقة للمهاجرين، فمثلا لاحظ "فان لانت" (Van Lienpt) أن التهريب للمواد الاستهلاكية يكون غير قانوني، ولكنه شرعي ومقبول اجتماعيا أثناء الأزمات والمجاعات مثلا، ثم أن إدراك الحكومات للهجرة يغير معنى المصطلح من دولة لأخرى، وذلك انعكاسا للتشريعات الوطنية وتطبيقها في الواقع[10].

ولعل نفس التشويش يميز توظيف مفاهيم تجارة الأشخاص وتهريب الأفراد" trafficking and Smuggling"، لأن مصطلح التجارة يشير عادة إلى الحالة التي يكون فيها الفرد المهاجر مخدوعا ومهددا وفي حالة الاستغلال(هجرة إجبارية)، وتشمل التجارة بالمواهب أو الشرف بالنسبة للنساء والأطفال، أما في حالة تهريب الأفراد، فيبرم المهاجرون السريون بصفة اختيارية صفقة مع المهربين لإيصالهم لمناطق معينة مقابل دفع مبالغ مالية متفق عليها(هجرة اختيارية)[11].

غير أنه في معظم الحالات، يبدو من الصعوبة التمييز بشكل جلي بين ما هو اختياري، وما هو قسري إجباري، فهناك أيضا حالة المهاجر"migrant" الذي يتضمن المهاجرين العمال واللاجئين، وهناك أيضا مهاجرو العبور transit migration"[12]، حيث يوظف هذا الأخير مثلا، للدلالة على واقع الهجرة غير المنتظمة من جنوب الصحراء الكبرى إلى شمال إفريقيا، وهناك أيضا عدم الاستقرار في استعمال هذا المصطلح، فبعض وليس كل المهاجرين الأفارقة يمكن تصنيفهم كمهاجرين عابرين، زيادة على ذلك فنوايا التحرك قد لا تعكس بالضرورة التوصيف الصحيح للظاهرة،

ويطرح مشكل التمييز الدائم والمؤقت للهجرة، حيث هناك من يقيم في الجزائر أو ليبيا مثلا، ومن الصعب في هذه الحالة معرفة مصيره بين الاستقرار هناك أو إكمال رحلته نحو أوروبا[13].

ثانيا: أسباب تزايد عدد المهاجرين السريين على مسار منطقة الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا

تباين الأسباب التي تدفع الناس في عموم قارة إفريقيا للهجرة السرية، فنجد قطاعا كبيرا من الناس يبرر السفر للخارج بحثا عن ملاذ آمن، وأسلوب حياه أفضل، ما يدفعهم للبحث عن أي وسيلة للهرب من بلدانهم بحثا عن النجاح وان كلفهم ذلك أرواحهم؛ وعلى العموم يمكن إجمال أسباب هذه الهجرة في ثلاث نقاط أساسية هي:

1- الطبيعة الهشة لدول المنطقة(صراعات اثنية وطائفية)

تتحمل الدول الاستعمارية من الناحية التاريخية جزءا من "أزمة الدولة" في إفريقيا، كون الاستعمار لم يراع في تقسيمه للدول الأفريقية امتدادات الجماعات الاثنية، وَرسم خرائط دون أن يهتم بالبشر الذين يعيشون على هذه الأراضي، في الوقت الذي فشلت فيه دولة ما بعد الاستقلال في استيعاب الاختلافات القائمة بين الجماعات المكونة لها، ودمج هذه الجماعات في إطار "المواطنة"، مما دفع هذه الجماعات إلى التقوقع حول انتماءاتها الأولية على حساب انتمائها للدولة الوطنية، ومن ثم ظهرت تطلعات للجماعات الاثنية لتكوين دول على أن تضم جماعتها فقط دون غيرها، فأصبح الحديث عن دولة "الهوتو الكبرى" ودولة التوتسي الكبرى "، في شرق إفريقيا، وكذلك دولة "الطوارق الكبرى" في منطقة الساحل الإفريقي[14].

سيكون من الخطأ الاعتقاد أن تفكك دولة ما حدث داخلي بالكامل هو مجرد مشكلة داخلية فقط، بل على العكس، يحمل هذا الأمر معه انعكاسات إقليمية وأحيانا دولية، فحين تستوطن الفوضى يتدفق اللاجئون عبر الحدود هربا من العنف، وغالبا ما ينتشر النزاع لتطال تداعياته الدول المجاورة، ففي بداية التسعينيات ضربت الحرب الأهلية مثلاً في رواندا الاستقرار الهش، وامتد آثار هذا المشكل الداخلي في كامل منطقة البحيرات الكبرى، وقد تصبح الدول الفاشلة ملاذا للعصابات الإجرامية وتجار المخدرات، ومهربي السلاح كما حصل في شمال مالي سنة 2013، وغالبا ما يكون من الضروري إنفاق جهد إنساني كبير، وأموال طائلة لمساعدة السكان المدنيين على استقرارهم داخل دولهم الأصلية بدلا من الهجرة نحو دول الجوار، وهو ما حدث مثلا بعد اندلاع الأزمة الداخلية في ليبيا سنة 2011[15].

2- اندلاع الأزمة في ليبيا بعد سقوط نظام "القذافي"

يعتبر الكثير من المحللين أن تداعيات الأزمة الليبية وانعكاساتها الأمنية في 2011، لم تنحصر على الداخل الليبي فقط، بل امتدت لتمس المناطق المجاورة، وأخذت أبعادا إقليمية لتمس منطقة شمال وغرب إفريقيا، وحتى منطقة الشرق الأوسط، لم تكن بمعزل من بعض الارتدادات لسقوط النظام السياسي للزعيم الليبي السابق "معمر القذافي"، فنتائج الحرب في ليبيا طورت معها طبيعة التهديدات، وعقدت المخاطر في كامل منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، وجسدت مفهوم الترابط الاستراتيجي للتهديدات بين هذه المناطق الممتدة.

بداية، شكل عودة الأعداد الكبيرة للطوارق الذين كانوا متواجدين في ليبيا منذ سنوات طويلة، حتى أن أجيالا من الشباب الطوارق ولدوا ونشأوا في ليبيا، تحديا لأمن واستقرار دول المنطقة ككل، خصوصا للدول الأصلية لهؤلاء

الطوارق لأن سقوط نظام "القذافي" في خريف 2011، أنهى نظريا الحرب الأهلية في ليبيا، لكن الانعكاسات الإقليمية ظهرت بسرعة وفي كل الاتجاهات، ومن ذلك عودة المقاتلين الطوارق الذي كانوا في ليبيا بعدما عملوا لسنوات طويلة في خدمة نظام "القذافي"، وقد لعب الطوارق دورا مهما في الأزمة الليبية –مثل البوليساريو- وبانهيار النظام الليبي عاد هؤلاء المقاتلون السابقون إلى بلدانهم الأصلية في أعماق الصحراء الكبرى[16].

ثم أن سقوط نظام "القذافي" أدى إلى نشوء أزمة دائمة في ما يتعلق بضبط المناطق الحدودية الشاسعة لليبيا. بعد أن باتت مساحات واسعة من الأراضي على طول الحدود الليبية البالغ طولها 4300 كلم، من نواحٍ عدة، غير مضبوطة وربما غير قابلة للضبط. وخارج المراكز السكانية، ما صعب من السيطرة على الهجرة والتهريب الذي تدفق في سائر البلاد وخارجها نحو دول الجوار.

ومثلت عودة من كان موجودا من الأفارقة في ليبيا، جزءا من الحراك السكاني الإجمالي الذي ميز منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، وهذا ما أكده تقرير المنظمة الدولية للهجرة، والذي نشر في نهاية 2011 ، والذي قدر عدد العائدين من ليبيا بحوالي 209030 شخص، توزعوا بين دولهم الأصلية؛ أي 95760 في النيجر، 82433 في التشاد، 11230 في مالي، 780 في موريتانيا مع إمكانية أن تتضاعف هذه الأرقام إذا تم احتساب حركات المهاجرين الأخرى غير المعلنة، ثم وانه استنادا لإحصاءات أعدتها المفوضية الإنسانية للاتحاد الأوروبي(Echo) **، تمثل فئة الشباب مابين 20 و40 سنة نسبة 95 ٪ من إجمالي العائدين لدول مالي،النيجر وتشاد، وهو ما يضيف عبئا أضافيا على دولهم الضعيفة لاستيعابهم وتوظيفهم في مناصب قارة.

إجمالا، خلفت الهجرة العكسية لهؤلاء تداعيات على دول المنطقة، وذلك على عدة مستويات من ذلك:

أولا: من المعلوم أن عددا كبيرا من العائدين من ليبيا خصوصا منهم الطوارق،كانوا يشكلون مكونا أساسيا في النسيج الاقتصادي والاجتماعي لليبيا، بحكم أن معظم هؤلاء من الرجال، غير انه بعودتهم إلى دولهم الأم، فقد شكل ذلك قطعا لمصادر الرزق عن آلاف العائلات التي كانت تستفيد من تحويلاتهم المالية من ليبيا، وهو ما فرض ضغطا على حكومات مالي والتشاد وغيرها التي ينتمي لها هؤلاء، لإدماجهم في القطاعات الاقتصادية بتوفير مناصب عمل لهم، وتحسين وضعيتهم الاجتماعية، وهو ما يبدو أمرا صعبا في ظل الأزمات التي تعيشها هذه الدول، من الجفاف، الفقر، الانفجار السكاني وانتشار الأمراض(الكوليرا)، فحتى في غياب الأزمات الأمنية في الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى، فإن الاحتياجات الإنسانية للمنطقة تبقى مرتفعة، فمثلا يموت حوالي 2.3 مليون طفل اقل من خمس سنوات سنويا في غرب إفريقيا ووسطها بسبب المجاعة المزمنة، إضافة لوجود 859000 طفل اقل من خمس سنوات في حاجة ماسة للعلاج بسبب سوء التغذية الحادة، وهي الأرقام التي تضاعفت بعد أن أصبح حوالي 10 مليون شخص في الساحل معنيا بالأزمة الغذائية التي ضربت المنطقة سنة 2010 [17].

ثانيا: في ظل هذه الظروف سيضطر هؤلاء للاعتماد على أنفسهم لتامين مصادر رزقهم، ما يفتح المجال لتفاقم الصراعات على مصادر الماء والرعي، وهو الظرف الذي تستغله التنظيمات الإجرامية والإرهابية لاستيعاب هؤلاء لتتعقد

الأمور التي هي معقدة أصلا، إذن فبسبب غياب فرص العمل وانتشار العنف في هذه المناطق، ولد موجة هجرة داخلية ضمن دول الساحل، قدرته المنظمة الإنسانية للاتحاد الأوروبي بأكثر من 122000 شخص.

ثالثا: ساعدت كل هذه الظروف في اندلاع تمرد جديد لطوارق مالي في 2012، والذي قادته بعض حركات التمرد الجديدة، التي ظهرت على سطح الأحداث في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، مستغلة عودة الكثير من المقاتلين الطوارق بسلاحهم من الأراضي الليبية، خصوصا بعد انتشار المظاهر الانتقامية والتي نفذها "الثوار"الليبيون ضد كل ما يرمز للطوارق في المدن الليبية خصوصا في"سبهة،""الكفرة"و"تاورغاء"(Taourgaa)، وهو الأمر الذي ضاعف أعداد اللاجئين الأفارقة عموما في دول الجوار، حيث قدرتهم مصادر للأمم المتحدة بحوالي 420000 شخص، منهم 200000 التجؤوا إلى النيجر، 30000 إلى مالي و40000 في موريتانيا[18].

3- ثقل العامل المناخي في تضاعف موجات الهجرة السرية نحو شمال إفريقيا وأوروبا

إن تعاظم الأرقام الخاصة بموجات الهجرة السرية التي تنطلق سنويا من مناطق الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى باتجاه دول شمال إفريقيا وأوروبا، تثير الكثير من علامات الاستفهام حول الأسباب الحقيقية لتصاعد هذه الظاهرة، فإذا كانت الحروب والاضطهاد والفقر متغيرات تصلح لمقاربة ظاهرة الهجرة السرية من زاوية صحيحة، فإنه في المقابل لا يمكن التغاضي والإغفال عن عامل مهم يدفع ملايين البشر من الهرب من مناطقهم حتى في حالات الاستقرار السياسي، ونعني به العامل المناخي أو العامل البيئي.

على هذا الأساس، تؤكد العديد من الدراسات الجغرافية على أن منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، شهدت ولفترت متتالية أزمات بيئية حادة، بسبب سوء المناخ في هذه المنطقة، والذي أنتج ظاهرة التصحر التي أثرت على مناطق واسعة في منطقة الشريط الصحراوي للساحل.

تاريخيا، يعود التحول المناخي في المنطقة لفترات مختلفة من القرن الماضي، (1903-1913)، (1940-1944)، (1969-1974) ثم (1983-1985) وقد تركت هذه التغيرات المناخية بصمات واضحة على البناء الاجتماعي للسكان وطباعهم، وكذا على المساحات الزراعية والمراعي، وهو ما اثر في اقتصاد تربية الماشية الذي يعد أحد المصادر الأساسية لرزق هؤلاء البدو في المنطقة.

فإذا علمنا أن القطاع الزراعي في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى يمثل حوالي 60 % من إجمالي اليد العاملة في المنطقة، ويساهم بـ: 60 % من الدخل الإجمالي لهذه الدول، فإن تقلص المساحات الزراعية، واضمحلال مصادر المياه بسبب الجفاف والتصحر، دفع الملايين من البشر للهجرة الاضطرارية الداخلية والخارجية، بحثا عن مناطق تتوفر فيها شروط البقاء على قيد الحياة، وفي كثير من الأحيان كانت هذه الحركة السكانية الإجبارية تنتهي باندلاع خلافات وتوترات من أجل الحصول على مناطق الرعي والمساحات الخضراء[19].

زيادة على ذلك، وعلى عكس مناطق أخرى في العالم كقارة آسيا مثلا، يبرز الاختلاف في الطبيعة الجغرافية لمنطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، ففي آسيا الغربية مثلا، ساهمت وفرة الأنهار والمجاري المائية الموجودة على اعتماد الزراعة الإنتاجية بانتظام، والمساعدة في الحفاظ على التوازن النباتي أثناء فترات الاضطراب المناخي، أما في منطقة الساحل

الإفريقي وبعيدا عن نهر النيجر والسنغال، فالمنطقة تنعدم فيها أنهار كبرى دائمة الجريان، وذات أهمية يمكن اللجوء إليها أثناء مواسم الجفاف وضعف التساقط. وربما انعكاسات موجات التصحر التي عرفتها منطقة الساحل الإفريقي دفعت منظمة غير حكومية معنية بالشأن البيئي سنة 2003، إلى التحذير من تقلص المساحات الغابية الخضراء في منطقة كنتيجة لموجات الجفاف المتلاحقة[20]،والتي كان آخرها سنوات 2005، 2010 و2011.

من هذا المنظور،حاولت دول المنطقة عبثا، تشجيع الاستقرار في هذه المناطق من خلال بناء مناطق حضرية، لكن توصل السكان المحليون أن الترحال والهجرة السرية هي الوسيلة الأفضل للحفاظ على الحياة في ظل هذه الظروف الطبيعية القاسية، غير أن هذا الترحال على ما يبدو، كانت نتائجه كارثية في كثير من الأحيان، فمن امتهان بعض هؤلاء البدو لوظيفة التهريب لكل السلع لضمان البقاء، وتطور الأمر إلى تهريب وزراعة المخدرات والتجارة في الأسلحة، والتقاطع في كثير من الأحيان مع عصابات الجريمة والتنظيمات الإرهابية الناشطة في المنطقة[21].

ثالثا: طرق وأساليب الهجرة السرية من جنوب الصحراء نحو شمال إفريقيا وأوروبا

شكل ازدياد حجم العنف وتوسع حالة اللااستقرار في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى بفعل أعمال العنف المتبادلة بين الطوارق والجيشين المالي والنيجري، دافعا لهروب جماعي لآلاف الأشخاص خصوصا من الطوارق نحو دول الجوار[22]، فضلا عن تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية وحتى البيئية في عدد من دول غرب إفريقيا من نيجيريا، فمن الفارين من الحرب في ساحل العاج 1993 و2003، وصولا إلى سيراليون – دفعت الحرب في هذا البلد مليون شخص للهرب من البلاد[23]– حيث تضاعفت أمواج الهجرات السرية القادمة من جنوب الصحراء الكبرى لتفاقم الأوضاع الأمنية أكثر في دول شمال إفريقيا تحديدا، وأضافت عبئا أخر لها، وهي التي تعاني أصلا من مشكل صعوبة ضبط وتحديد جنسيات عدد كبير من سكان الطوارق، والذين تتحركون بحرية شبه مطلقة في المناطق الحدودية المشتركة بين الجزائر، ليبيا، مالي والنيجر، بحكم امتلاك عدد منهم أكثر من جنسية (جزائرية ومالية..)، فمثلا وبالاستناد إلى إحصائيات رسمية في الجزائر، فإنه يعيش حوالي 20000 شخص من مالي والنيجر(أصول ترقية) في الجنوب الجزائري، حصل 75 % من هؤلاء على الجنسية الجزائرية، في حين تتنقل الطوارق الأعداد المتبقية بكل حرية في الحدود المشتركة لدول الصحراء الكبرى بعيدا عن أي رقابة أو أرقام وإحصاءات رسمية خاصة بهم[24].

على هذا النحو، ارتفعت وتيرة الهجرة السرية نحو شمال إفريقيا وأوروبا طوال سنوات التسعينيات من القرن الماضي، لتتوزع جنسيات المهاجرين الأفارقة إلى 40 جنسية مختلفة (2005)، فمثلا تمكنت الجزائر من إيقاف حوالي 6000 مهاجر سري بين سنوات 2002 و2006، مقابل 150 مهاجر فقط بين سنوات 1990 و2002[25].

وقدرت منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أنه في سنة 2004، حاول 120.000 مهاجر سري عبور المتوسط، بينهم 35000 من دول جنوب الصحراء، وهذا باستثناء المهاجرين غير الشرعيين عبر جزر الكناري الذين يقدرون بـــ: 100.000 سنويا، وتقدر الأمم المتحدة المعدل السنوي لأعداد المهاجرين السريين الطامحين لبلوغ الضفة الأوروبية من إفريقيا بحوالي 300.000 شخص سنويا، ينجح منهم حوالي 200.000، في حين تفشل 100.000 الأخرى في الوصول لمبتغاها[26].

انظر الشكل: حركة الهجرة السرية في منطقة غرب وشمال إفريقيا.

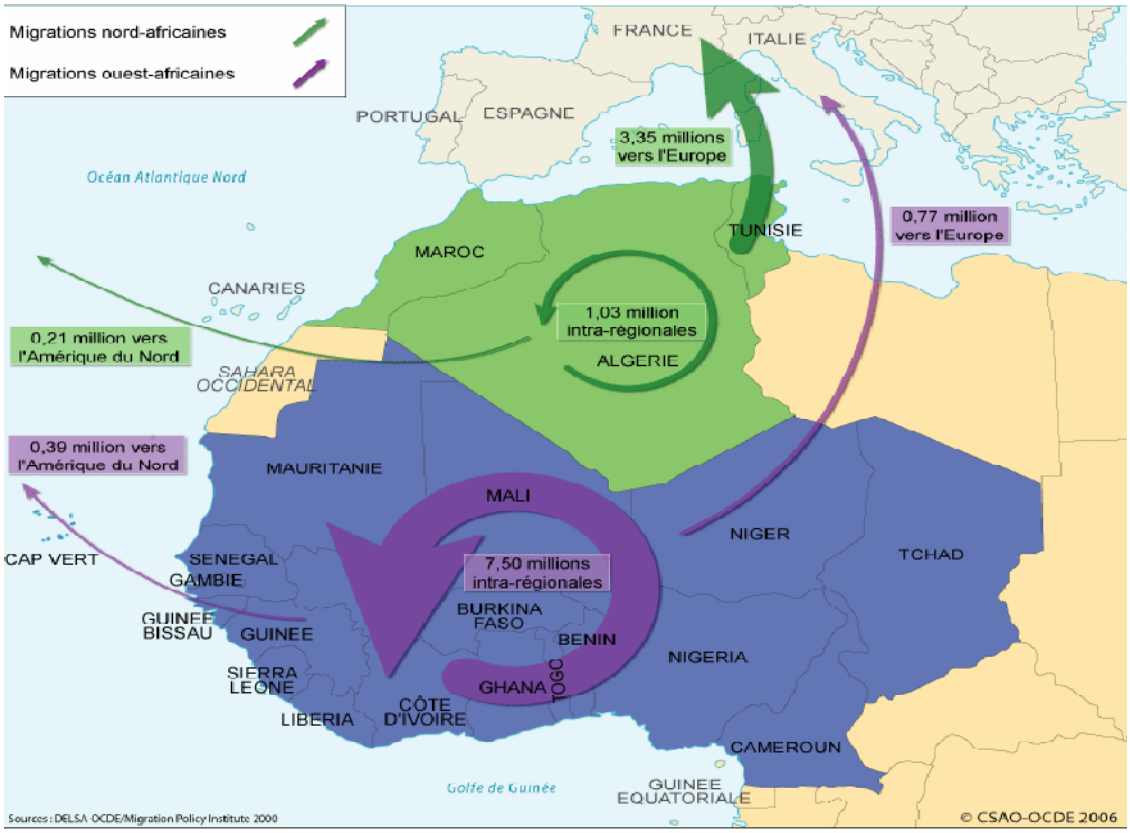

Migrations nord-africaines et ouest-africaines

DOCUMENT DE TRAVAIL, Une région en mouvement Une région en mutation Une région en voie d'intégration, Février 2007, p.15.

لذا ليس من الغريب أن يوجد في مدينة" تمنراست" الجزائرية لوحدها، ما يقدر بحوالي 45 جنسية افريقية***، تمثل ما بين 25.000 و30.000 مهاجرا مقيما، ولأن غالبية هؤلاء الأفارقة شباب ونساء مراهيقات، ومن خلال الاتصال مع السكان المحليين في ظل نقص الرقابة والحرية التي يتحركون بها داخل وخارج المدينة، فهذا يزيد انتشار مختلف الأمـــراض القادمة من أعماق إفريقيا، ويؤكد المختصون أن "فيروس السيدا ب" يوجد في المناطق الشمالية وسكان البحر المتوسط، بينما الأفارقة جنوب الصحراء يحملون فيروسا خاصا، وإمكانية تلاقي هذين الصنفين سيفاقم الإصابة وســيجعل مـــن الصعب منع انتشارها إلى مناطق أخرى داخلية[27].

من الناحية الجغرافية، يستعمل المهاجرون السريون القادمون من منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى كـــل الطرق والوسائل المتاحة، بغية الوصول إلى شمال إفريقيا وأوروبا، فقد أظهرت الدراسات الميدانية حول الظاهرة أن الرحلة عبر الصحراء تمر بعدة مراحل، وتستمر من شهر واحد إلى عدة سنوات؛ فغالبا ما يقيم المهاجرون في مدن محلية أثنـــاء الرحلة، وذلك للعمل وتحصيل بعض الأموال استعداد للمرحلة القادمة وتكون في العـــادة المنـــاطق المفضـــلة للراحـــة الكاميرون، نيجيريا، موريتانيا، ليبيا والجزائر وحين يصل المهاجرون القادمون من وسط وغرب إفريقيا إلى مدينة "اغاديز" بالنيجر يتخذ هؤلاء فرعين:

جزء منهم يتوجه نحو"الواحات" في الشمال الشرقي لليبيا، وجزء نحو "تمنراست" عبر شمالي غرب "أغاديز" ومن "تمنراست" يتجه جزء للمدن الداخلية والساحلية، وآخرون يواصلون الطريق نحو المغرب، فعلى الرغم مـــن أن الحـــدود

البرية بين المغرب الجزائر مغلقة منذ 1994، إلا أن عددا كبيرا من المهاجرين السريين يخترقونها يوميا، وذلك بمساعدة مهربين مغاربة وجزائريين، وبهذا أعاد هؤلاء المهاجرون إحياء طرق التجارة القديمة عبر مدن الصحراء الكبرى بمعدل 60 ألف و80 ألف مهاجر سنويا، من "قاو"في مالي، "اغاديز"بالنيجر، "ابيشي " في تشاد، إلى "تمنراست"بالجزائر و"سرت وسبهة" بليبيا[28].

انظر الشكل : مسار الهجرة السرية من أعماق إفريقيا نحو شمال القارة وأوربا.

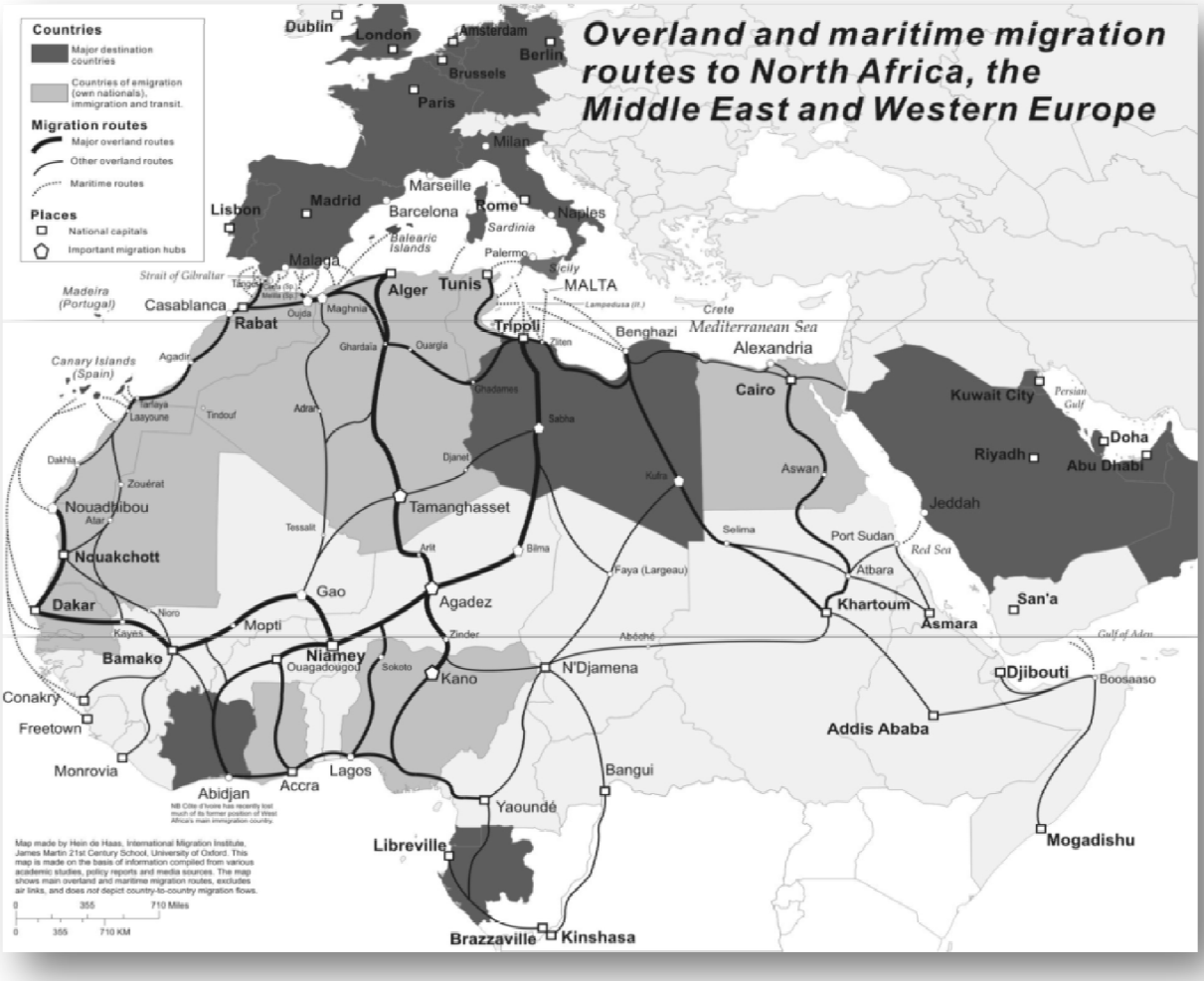

Source: Hein de Haas, The myth of invasion Irregular migration from West Africa to the Maghreb and the European Union, (oxford: IMI research report, October 2007).p 17

ويقدر المهتمون بشؤون الهجرة السرية في المنطقة، بأن دول العبور أو غرف الانتظار"waiting room"، بدأت تتأرجح نحو التحول لدول مستقبلة والاستقرار النهائي، حيث تزداد احتمالات الاستقرار النهائي للأفارقة القادمين من جنوب الصحراء في دول شمال إفريقيا، وتحديدا في ليبيا (70إلى80 من المائة) والجزائر(20 إلى 30 من المائة)[29]، فمثلا كان عدد سكان مدينة "تمنراست" في 1966 حوالي 3000 نسمة، إلا أن هذا الرقم ارتفع سنة 1998 لينافز 65000 نسمة، يوجد بينهم حوالي 49000 مقيم من جنسيات افريقية جنوب الصحراء الكبرى.

في هذا السياق، يعتقد"باستور"(Pastore) أنه من غير المنطقي الحديث عن صور الآلاف المهاجرين الذين يعبرون المتوسط دون وجود تنظيم هرمي ومعقد لشبكات تهريب عابرة للحدود مرتبطة ببعضها البعض، ما يضاعف الشكوك

حول وجود علاقة مفترضة بين المهربين ومنظمات الجريمة العابرة للحدود والتي تنوع من تهريب الأفراد إلى المخـــدرات، وحتى السلاح، ليصبح اختراق مناطق شاسعة من الصحراء الكبرى أمرا ممكنا مقابل بعض المئات من الدولارات، فمثلا يكلف تهريب أي شخص من المغرب نحو الجزر الاسبانية ما قيمته 200 دولار للأطفال، وبـــين 800 إلى 1200 دولار للرجال والنساء، وهو مبلغ اكبر من ذاك الذي يدفعه مهاجر سري من شمال إفريقيا مثلا(500- 800 دولار)[30].

كما أن المنطقة أصبحت سوقا رخيصا للتجارة بالبشر من الأطفال والنساء لاستغلالهم في الجنس والعمل الرخيص، وكذا يتم تجنيد هؤلاء الأطفال في الصراعات المسلحة والقيام بعمليات التهريب على امتداد جنوب الصحراء الكـــبرى، وتعتبر الكثير من الدراسات أن تهريب الأطفال يكون في الغالب نحو أوروبا ودول الخليج العربي، انطلاقا مـــن منـــاطق جنوب الصحراء عبر الجزائر وموريتانيا، أو عبر محور المغرب- اسبانيا، كما يسلك مهربوا البشر طريق الجزائر- مالي، ثم تونس لتكون الوجهة ايطاليا أو فرنسا، وتقدر قيمة تهريب طفل عبر هذه المناطق، من 10 آلاف دولار إلى 20 ألـــف دولار، و50 ألف دولار للمرأة الواحدة****، علما انه يتم تهريب من 3800 إلى 5000 امرأة وفتاة سنويا من منطقة غرب إفريقيا نحو أوروبا، بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 152 و 228 مليون دولار كأرباح لمهربي البشر في المنطقة.[31]

لذا ليس من الغريب، أن نرى هؤلاء الأطفال أو النساء متشردين، يتسولون في شوارع "تمنراست" و"وهران" بالجزائر، أو "سرت" الليبية، أو "طنجة" و"أغادير" المغربية، كنتيجة لتقطع مسار الرحلة لأسباب مادية، أو لتغيير مسار الخطة بالاستقرار النهائي في دول العبور[32].

وباندلاع الصراع في شمال مالي بين متمردي الطوارق والجيش المالي في مارس 2012، تضاعف عدد الهاربين من مناطق الحرب (كيدال، غاو وتومبوكتو) داخل مالي(جنوبا)، ونحو دو الجوار؛ فالجزائر لوحدها استقبلت حوالي 30 ألف شخص، أما بوركينافاسو فقد بلغ عدد الهاربين من مالي إليها بسب النزاع في مالي حوالي 38,000 شخص[33].

وإجمالا، قدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن أكثر من 195 ألف شخص فروا من المعارك الدائرة في شمال مالي، و هؤلاء اللاجئين فروا، خصوصا إلى موريتانيا والنيجر وبوركينافاسو والجزائر، وهو ما زاد عبئا إضافيا على هذه الدول، على انه لم يغب في كل هذا الحراك تفاقم الظروف البيئية لمناطق شاسعة من دول الساحل، سيما وأن التصحر أضر كثيرا بمصادر الرزق السكان في هذه المناطق، ودفعهم للهروب بحثا عن مناطق لاتصل فيها النزاعات المسلحة، الاضطهاد والتصحر...

الخاتمة:

في الختام، يمكن القول أن الهجرة السرية وباعتبارها ظاهرة أمنية معاصرة بأبعاد مختلفة لم تبق محددة بنطاق الحدود الإقليمية للدولة الواحدة، بل تعدى هذا الإطار الحدود الوطنية ليشمل دول الجوار الجغرافي المباشر، ويمتـــد إلى الإطـــار الإقليمي والدولي،كما أن أساليب التعامل الممكنة والمتاحة مع هذا النوع من الظواهر الأمنية أصبحت تتأثر هي الأخرى بالعديد من المتغيرات الآتية من الخارج، والتي يصعب تجاهل تأثيرها في كثير من الأحيان.

إذن، وما لاشك فيه أن الصراعات الداخلية الحادة في عدد من الدول والتي قد تصل إلى الحروب الأهلية، أضحت تمثل عاملا أساسيا في تعقيد مشكلة المهاجرين واللاجئين في العالم؛ بسبب ما يترتب عليها من آثار مأساوية؛ كنـــزوح

أعداد كبيرة من البشر واختراقهم حدود الدول المجاورة، هربا مما قد يتعرضون له من مخاطر نتيجة الأوضاع الداخلية في بلادهم.

ومما لاشك فيه أيضا، فإنه لا يمكن التغاضي في كون الاضطهاد السياسي وتأثير الانكماش الاقتصادي والظروف الاجتماعية الصعبة في ظل غياب فرص عمل حقيقة للأفراد داخل عدد من الدول، يولد في كثير من الأحيان دافعا للهروب بحثا عن فرصة أخرى أفضل في العيش قد توفرها البلاد الأخرى فيما وراء البحار.

التهميش:

(1) J. Paul Dunne and Nadir A. L. Mohammed, "Military Spending in Sub-Saharan Africa: Some Evidence for 1967-85", Journal of Peace Research 32(1995): p.331.

* – يعتبر تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة 2013، أن منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، تضم 46 دولة هي: إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، والرأس الأخضر، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسوازيلاند، وسيراليون، وسيشيل، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا – بيساو، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبريا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا. للمزيد.انظر، تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لسنة 2013.

(2)Angel Rabasa and others,"Ungoverned territories: understanding and reducing terrorism risks", (United States American, Rand Corporation, 2007), p.174.

(3) Henri Plagnol Et Francois Loncle, La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne;France, la Commission Des Affaires Etrangères, Assemblée Nationale, 2012), p.10.

(4) Henri Plagnol Et Francois Loncle, La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne;France, la Commission Des Affaires Etrangères, Assemblée Nationale, 2012), p.10.

(5) Edmond Bernus,"Le Sahel oublié", Revue Tiers Monde134, Vol 34,(1993): p. 311.

(6) Ibid, p.306.

(7) Mehdi Taje, « Vulnérabilités Et Facteurs D'insécurité Au Sahel », In « Enjeux Ouest Africains», , Note Publiée Par Le Secretariat Du Club Du Sahel Et De L'Afrique De L'ouest), N° 1, Aout 2010; p02.

(8) علي عشوي، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر،1997)، ص. 10.

(9) Ibid., p 07.

(10) Walter Schwimmer," New patterns of irregular migration in Europe, (Seminar report, 12 and 13 November 2002", Centre National de la Recherché Scientifique (CNRS), France), p.14.
(http://www.coe.int/t/dg3/migration/Regional_Conferences/Athens_Proceedings_en.pdf) (27/10/2009)

(11) Kathleen Fitzgibbon," modern-day slavery? The scope of trafficking in persons in Africa", African Security Review 12(2003): p.82.

(12) Walter Schwimmer, op.cit; p.15.

(13) Office des Nations Unies contre la drogue et le crime, crime organise et migration clandestine de l'afrique vers l'europe, Juillet 2006. p. 11.
(http://www.unodc.org/pdf/research/Migration_Africa_French.pdf).

(14) M. Mehdi TAJE, op.cit , p.03.

(15) تيري اوكاهالان ومارتن غريفيش، مرجع سابق، ص. 222.

(16) Henri Plagnol Et François Loncle, op.Cit, p .29.

** Office humanitaire de la Communauté européenne-

(17) Pellerin Mathieu, Le Sahel et la contagion libyenne, politique étrangère 4(2012), pp.835-847. p.845.

(18) Ibid.

(19) Jens Mackensen and others, Climate Change and Variability in the Sahel Region: Impacts and Adaptation Strategies in the Agricultural Sector, World Agroforestry Centre (ICRAF), 2006,p.16.(http://www.unep.org/Themes/Freshwater/Documents/pdf/ClimateChangeSahelCombine.pdf) (27/10/2009).

(20) Nick Brooks, "Changement climatique sécheresse et pastoralisme au sahel", Note de discussion pour l'Initiative Mondiale sur le Pastoralisme Durable, Novembre 2006, p.08.
(http://community.eldis.org/txFileDownload/f.5994ce60/n.WISP_climate_change_fr.doc) (27/10/2009).

(21) Mir jam de bruijn & Han van dijk," natural resources, scarcity and conflict", in: Patrick Chabal, Anna -Maria Gentili (Eds), Is Violence Inevitable in Africa? (Boston, Brill Leiden، 2005)., p.66.

(22) Kohnert Dirk, African Migration to Europe: Obscured Responsibilities and Common Misconceptions (Germany, GIGA German Institute of Global and Area Studies, 2007)., p.12.

(23) N.Khaled (eds), profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie", rapport intermediaire de Recherche, CISP – Algérie, p. 04.
(http://www.ciddef-dz.com/pdf/revues/revue-14/profil-migrants-subsahariens.pdf) (27/10/2009).

(24) N. Khaled (Eds), op.cit, p. 05.

(25) N. Khaled (Eds), op.cit, p. 08.

(26) Hein de Haas, op.cit, p.83.

*** تنوعت جنسيات المهاجرين في الجزائر من جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيراليون، ليبيريا نيجيريا، السنغال، غامبيا، ليبيريا، مالي، غانا، النيجـــر، الســـودان الكاميرون وعيرها، من الدول الأخرى التي تعاني نفس المشاكل الاقتصادية والسياسية والبيئية.

(27) Marie Amat-Roze Jeanne-, "L'infection à VIH/sida en Afrique subsaharienne, propos géographiques", Hérodote, n° 111, La Découverte, 4e trimestre, 2003. p.172.

(28) Office des Nations Unies contre la drogue ET le crime, op.cit, p.12.

(29) Hein de Haas, op.cit, p. 36.

(30) Kathleen fitzgibbon, op. cit, p. 86.

**** تم في وقت سابق إفشال محاولة جمعية فرنسية تدعى"ارش دو زوي"(l'Arche de zoé)، تهريب عدد كبير من الأطفال اليتامى في التشـــاد، وكانـــت هؤلاء الأطفال سيتم ترحليهم إلى أوروبا لبيعهم لبعض الأسر بهدف تبنيهم.

(31) ONUDC, "Trafic transnational et Etat de droit en Afrique de l'Ouest: Evaluation de la menace", juillet 2009.

(32) Adama Konseiga, Regionalism in West Africa: Do Polar Countries Reap the Benefits? A Role for Migration (Bonn, Center for Development Research (ZEF)and IZA, March 2005), p.11.

(33) الجزائر استقبلت 30 ألف لاجئ هربا من المعارك شمال مالي، جريدة الحياة العربية يوم 18 – 03 – 2012.
http://www.djazairess.com/elhayat/18838.